الطريجي يسأل وزير الداخلية عن لجنة التحقيق في تزوير معاملات «الهجرة»

د.عبدالله الطريجي

وجه النائب د.عبدالله الطريجي سؤالا برلمانيا الى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد، وجاء السؤال كالتالي:

فيما يتعلق بقضية تزوير معاملات الهجرة والمتهم فيها قيادي من الأسرة الحاكمة، يرجى تزويدي بالآتي: نسخة من قرار اللجنة المشكلة للتحقيق بقضية القيادي المتهم بتزوير معاملات الهجرة والمخالفة للقوانين واللوائح المعمول بها، متضمنا أسماء أعضاء اللجنة والغرض من تشكيلها. وتزويدي بنسخة من جميع المخاطبات الرسمية التي تتعلق بهذه القضية، وما النتائج التي توصلت اليها لجنة التحقيق المذكورة بشأن قضية تزوير المعاملات؟ وما أعداد المعاملات المخالفة والمزورة في هذه القضية، وما أنواع هذه القضايا؟ .كانت هناك مخاطبات سابقة بشأن تجاوزات القيادي المتهم بالتزوير موجهة من قبل مدير عام الإدارة العامة للهجرة للوزارة، يرجى تزويدي بنسخة من هذه المخاطبات، وما سبب عدم قيام الوزارة باتخاذ الإجراء اللازم ضد هذا القيادي في حينه؟ وما عدد وأسماء المتورطين في قضية المعاملات المزورة والمخالفة من منتسبي وزارة الداخلية؟ مع بيان رتبهم العسكرية ومناصبهم الإدارية.

ويرجى تزويدي بأسماء جميع شركاء القيادي المتهم في هذه القضية، وما هي الإجراءات التي تمت بشأنهم؟ ولماذا يتم تسفير الوافدين ممن دفعوا مبالغ كرشاوى لإنجاز معاملاتهم في هذه القضية قبل أخذ أقوالهم، مما يؤثر في سير إجراءات التحقيق، وما مدى قانونية هذا الإجراء من قبل وزارة الداخلية؟

ولماذا لم يتم إيقاف القيادي المتهم الذي ينتمي للأسرة الحاكمة عن العمل لحين الانتهاء من التحقيق، بحسب قانون نظام قوة الشرطة؟ وما السند القانوني لترقية القيادي المذكور والمتهم بالتزوير بعد إحالته للتقاعد بدلا من تطبيق القانون بحقه وانتظار ما ستسفر عنه نتائج التحقيق والسير بالإجراءات القانونية في هذه القضية؟

عبدالصمد: ما شروط تجنيس زوجات الكويتيين؟

عدنان عبدالصمد

وجه النائب عدنان عبدالصمد سؤالا برلمانيا الى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد جاء فيه بخصوص منح شرف الجنسية الكويتية لزوجات الكويتيين الذين مضى على زواجهن سنوات عديدة ورزقهن الله بأبناء وذلك تحت بند (اعلان الرغبة) ارجو افادتي بما يلي:ما هي الشروط والضوابط التي يتم على اساسها منح الجنسية الكويتية لزوجات الكويتيين تحت بند اعلان الرغبة؟ وكم عدد المتقدمين الذين تنطبق عليهم الشروط للحصول على شرف الجنسية الكويتية وفقا لبند اعلان الرغبة حتى تاريخ السؤال؟ وهل هناك قرار بإيقاف التجنيس على بند اعلان الرغبة؟ وإذا كانت الاجابة بنعم ارجو تزويدي بنسخة من ذلك القرار وتاريخ صدوره؟ وهل تم منح الجنسية الكويتية وفقا لبند اعلان الرغبة لأي شخص خلال السنتين الأخيرتين؟ وإذا كانت الاجابة بنعم ارجو تزويدي بكشف بأسمائهم وجنسياتهم وتاريخ منحهم الجنسية الكويتية. وما هي خطة الوزارة للتعامل مع ملف التجنيس وفقا لبند اعلان الرغبة؟ وهل هناك نية لدى الوزارة لتجنيس دفعة ممن تنطبق عليهم الشروط خلال الفترة القادمة؟

محاولات رفع الإيرادات بزيادة الرسوم على المواطنين مرفوضة قطعياً

العازمي: الرؤية الحكومية لتنويع مصادر الدخل غائبة والدولة تعاني بسبب ضعف الجهاز التنفيذي

حمدان العازمي

أكد النائب حمدان العازمي على أهمية تنويع مصادر الدخل للخروج من دائرة المصدر الأحادي وعدم الاعتماد على النفط كرافد وحيد لإيرادات الدولة، داعيا إلى إطلاق برامج للإصلاح الاقتصادي وفق خطة استراتيجية ممنهجة وبحث علمي سليم لمساعدة الاقتصاد الكويتي على النهوض في الفترة المقبلة.

وأوضح العازمي في تصريح صحافي أن الجزء الأكبر من الإيرادات النفطية المحققة يتجه إلى قنوات الإنفاق الجاري خاصة الإنفاق الاستهلاكي بشقيه الحكومي والخاص بنسبة تصل إلى 80٪، وذلك على حساب قنوات الإنفاق الاستثماري، وهي التي يمكن أن تحقق للبلاد طفرة حقيقية إذا ما تم التخطيط لها بشكل جيد، مع العمل في خط متواز للقضاء على البيروقراطية ومكافحة الفساد حتى يمكننا تحقيق إنجازات حقيقية لم نرها في الدولة منذ زمن بعيد.

علينا العمل للخروج من دائرة المصدر الأحادي قبل أن نجد أنفسنا أمام واقع أليم

وأشار إلى أن الإنفاق الاستثماري يدور في حيز الـ 20٪ من إجمالي الإنفاق الفعلي، وفوائض الميزانية غير مستدامة وتخلو من العوائد الاستثمارية، داعيا إلى الى تحويل ميزانية الدولة التقليدية الى ميزانية برامج وأداء وإعادة النظر في مصروفاتها لإيجاد مواطن الخلل الهيكلية فيها، ومن ثم وضع الحلول المناسبة لها عبر معالجة الاختلالات الهيكلية والضغوط المالية المتزايدة التي تعانيها الميزانية.

وأكد العازمي أن تكاليف المشاريع في الوقت الحالي تعتبر في أدنى مستوياتها ولم تتمكن وزارة واحدة من إنجاز 50٪ من المطلوب منها في خطة التنمية رغم توافر السيولة لدى الحكومة، داعيا إلى البدء الفوري في تنفيذ هذه المشروعات التي ستقوم بدورها بتشغيل الشركات وخلق فرص عمل للشباب الكويتي الذي أوصدت أمامه كل الأبواب.

وطالب بإشراك القطاع الخاص بشكل فعلي في تنفيذ خطط التنمية خاصة فيما يتعلق بالقضية الإسكانية والبنى التحتية، وجذب الاستثمار المحلي والأجنبي والشركات العملاقة التي يعتبر دخولها في قطاع الاستثمار الكويتي علامة من علامات الثقة في هذا الاقتصاد.

ودعا العازمي إلى إعادة توجيه الفوائض وصرفها على البنية التحتية مثل الطرق والكهرباء وتطوير شبكة المياه وإطلاق المشاريع العملاقة كميناء بوبيان ومدينة الحرير والمدن الإسكانية الجديدة.

الإنفاق الاستثماري لا يتجاوز 20٪ وفوائض الميزانية غير مستدامة

وزارات الدولة لم تحقق 50٪ من المطلوب منها في مشاريع التنمية رغم توافر الإمكانيات والسيولة

وأشار إلى وجود العديد من البدائل الممكنة لتنويع المصادر ومنها على سبيل المثال الصناعات النفطية وصناعة الخدمات البنكية والمالية وصناعة السياحة والصناعات المعتمدة على الموارد البحرية ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى ترسية المشاريع بناء على الكفاءة والقدرة على التنفيذ عالي المستوى بأفضل الأسعار حتى تتحقق النتائج المرجوة.

ورفض العازمي بشكل قاطع محاولة زيادة الدخل عبر رفع الرسوم المفروضة على المواطنين بدلا من الالتفات إلى إنشاء المشاريع التي تفيدهم وتقلل من نسب البطالة لديهم، مبينا أن السلطة التشريعية لن تقبل بأي حال تشريع قانون في هذا الاتجاه خاصة في ظل الظروف التي يمر بها المواطن وحالة الغلاء الرهيبة التي تعصف به.

وشدد على أن الحكومة إذا ما أرادت أن تحقق أهدافها فإنه يجب أن يكون لديها برنامج واضح المعالم محدد بفترة زمنية للتنفيذ على أن يتم تقييم المسؤولين لاسيما الوزراء على أساس تنفيذهم لهذا البرنامج كل في مجاله.

الجلال يشيد بجهود مدير المكتب الصحي في ألمانيا

طلال الجلال

أشاد النائب طلال الجلال بالجهود التي يبذلها مدير المكتب الصحي في ألمانيا د.سلمان الحربش لخدمة مرضى الكويت الذين يتلقون العلاج في ألمانيا. وبين الجلال في تصريح له ان الجهود التي يبذلها المكتب الصحي هي محل تقدير واعتزاز لدينا لما لمسناه من رضا وإشادة بالخدمات والتسهيلات التي يقدمها المكتب الصحي للمواطنين الكويتيين في ألمانيا.

وأوضح النائب طلال الجلال ان ما سمعناه ولمسناه عن الدور المتميز الذي يقوم به مدير المكتب الصحي في ألمانيا د.سلمان الحربش وزملاؤه أعضاء المكتب يجعلنا نطلب من الأخ وزير الصحة ان يتم تكريم د.سلمان الحربش وزملاؤه أعضاء المكتب الصحي وان يتم تقديم كل الدعم لهم لدورهم المتميز في خدمة مرضى الكويت.

الحريجي يستفسر من وزيري الصحة والأشغال عن طريق السالمي

سعود الحريجي

وجه النائب سعود الحريجي سؤالا برلمانيا الى وزير الصحة د.علي العبيدي جاء فيه: لوحظ في السنوات الأخيرة زيادة أعداد الحوادث والوفيات على طريق السالمي، إلا اننا لم نلاحظ زيادة في مراكز وسيارات الإسعاف التي تخدم هذا الطريق بناء على ذلك يرجى تزويدنا بالتالي: ما عدد سيارات الإسعاف التي تخدم هذا الطريق؟ وهل تمت زيادة أعداد سيارات الإسعاف لخدمة هذا الطريق أم لا؟ إذا كانت الإجابة بنعم يرجى تزويدنا بالعدد.

وهل سيارات الإسعاف التي توجد في الخدمة مماثلة للمعايير الدولية في الكفاءة وتنطبق عليها أحدث السيارات المتوافرة حاليا؟ إذا كانت الإجابة بنعم يرجى تزويدنا بما يثبت ذلك.

وهل هناك خطة او دراسة باستبدال وتوفير سيارات حديثة على احدث الوسائل الطبية المستخدمة في خدمة الإسعاف؟ وهل توجد خدمة إسعاف جوي على هذا الطريق؟ إذا كانت الإجابة بنعم يرجى تزويدي بذلك.

وما رؤية الوزارة في التقليل والحد من كثرة الحوادث على طريق السالمي؟ وما طرق وأساليب السلامة والأمان والإنقاذ في هذا الطريق؟

وفي السياق ذاته، وجه الحريجي سؤالا آخر الى وزير الأشغال العامة ووزير الكهرباء والماء عبدالعزيز الإبراهيم جاء فيه: يرجى تزويدي بالآتي: هل مواصفات طريق السالمي بمواصفات طرق السفر الدولية؟ وما عدد حارات طريق السالمي؟ وهل هي مطابقة للمواصفات الدولية لطرق السفر؟ وهل لدى وزارة الأشغال العامة خطة لعمل صيانة وتطوير لطريق السالمي؟

العدساني يستفسر من وزير المالية عن المرحلة الأولى من مشروع «الزور الشمالية»

رياض العدساني

وجّه النائب رياض العدساني سؤالا برلمانيا إلى وزير المالية أنس الصالح جاء فيه: يرجى تزويدي بجميع تقارير ديوان المحاسبة والفتوى والتشريع المتعلقة بمشروع الزور الشمالية المرحلة الأولى، أيضا جاء الرد على سؤالي البرلماني المؤرخ بتاريخ 2014/3/10 بالجواب رقم 3: يبدو أن هناك خلطا في السؤال بين عبارة «مزاد» و«مزايدة» إذ تعني الأولى تغيرا ديناميكيا للسعر، أما الثانية فتعني سعرا ثابتا يقدم في ظرف مغلق، والعبارة التي وردت في القانون هي مزايدة علنية.

يرجى العلم بأن القانون رقم 39 لسنة 2010 بتأسيس شركة كويتية مساهمة يتولى بناء وتنفيذ محطات القوى الكهربائية وتحلية المياه في الكويت، في مادة أولى بند 2 وردت العبارتان «مزاد ومزايدة» تخالف الإجابة التي وصلتني منكم، وكان النص كالآتي: نسبة لا تقل عن 26٪ من الأسهم تطرح للبيع في مزايدة علنية تشترك فيها الشركات المساهمة المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية والشركات الأجنبية المتخصصة التي يوافق عليها مجلس الوزراء، ويرسي المزاد على من يقدم أعلى سعر للسهم فوق قيمته الاسمية مضافة إليها مصاريف التأسيس - إن وجدت - ويلتزم من يرسو عليه المزاد، وبالسعر ذاته الذي رسا به المزاد، بالاكتتاب بجميع الأسهم التي تؤول إلى الدولة وفقا لأحكام المادة الثالثة من هذا القانون.

يرجى تزويدي بتفسير المادة المذكورة أعلاه من الجهة القانونية لديكم.

تعطيل بدل الخادم والسائق مخالفة وإضرار

الشاهين: المجالس أقرت حقوق المعاقين والإدارة الحكومية تتقاعس

أسامة الشاهين

أكد المحامي أسامة الشاهين عضو مجلس 2012 المبطل ان المجالس المتعاقبة أقرت حقوق ذوي الإعاقة المادية والمعنوية، وأتى القانون رقم 8 لسنة 2010 في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة تتويجا للاهتمام البرلماني بهذه الشريحة الواسعة من المواطنين المحتاجين لعناية خاصة وأسرهم.وشدد الشاهين على انه قد تقدم بعشرات الأسئلة والاقتراحات والمطالبات المتعلقة بهؤلاء المواطنين والمقيمين الذين يعكس الاهتمام بهم رقي وحضارة الكويت الحقيقي، مما كان له أثر فوري وبالغ في تفعيل الكثير من مواد قانون 8 لسنة 2010 المعطلة، حيث انه يتكون من 10 فصول و72 مادة متنوعة، كما بين في تصريحه.وقال المحامي أسامة الشاهين: المشكلة ليس في النصوص، فالمجالس أقرتها، لكنها كما يتضح في بعض النفوس التي لا تجيد او لا تريد العمل بأمانة وإخلاص، مما يجعلها تعرقل حقوق المعاقين وتماطل فيها، دون وجه حق او عذر مقنع، خاصة انها حقوق تتعلق بشريحة واسعة وذات أولوية قانونية وشرعية ودولية بالعناية والتكريم.

وذكر الشاهين ان المادة 45 أتت صريحة بوجوب صرف بدل مالي للمعاق المحتاج لسائق او خادم، وذلك بما لا يقل عن 100 دينار شهريا، وقد بدأت الهيئة العامة لذوي الإعاقة بتوزيع مغلفات التقديم للبدل تزامنا مع الضغط النيابي في مجلس فبراير 2012، كما ابتدأت الصرف الفوري بعد ذلك، لكن المعاناة تكمن في عدم تحصيل المبالغ الرجعية رغم مرور شهور طويلة ووعود متكررة.

واختتم المحامي اسامة الشاهين، عضو مجلس فبراير 2012، المبطل تصريحه بأنه ليس من حق الهيئة تعطيل او تقسيط صرف بدل الخادم والسائق الرجعي، فهي مخالفة للقانون وإضرار بالمعاق وذويه دون مبرر مقنع، كما ان القانون رقم 8 لسنة 2012 في المادة 60 منه قد رتب عقوبات جنائية على من يهمل في واجباته تجاه المعاقين، داعيا الهيئة الى معالجة هذا الخلل بصورة فورية خاصة في ظل اتجاه عدد من المعاقين لمقاضاتها أمام المحاكم.

من خلال تحديد الأرض المخصصة لإنشائه

الحويلة يشيد بسرعة تجاوب وزارة الصحة مع مقترحه الخاص بإنشاء مستشفى في مدينة صباح الأحمد

د.محمد الحويلة

شكر النائب د.محمد الحويلة وزير الصحة ووكيل وزارة الصحة د.خالد السهلاوي ومدير منطقة الاحمدي الصحية لسرعة تجاوبهم مع مقترحه الخاص بإنشاء مستشفى عام بمدينة صباح الاحمد والذي تمت الموافقة عليه من قبل اللجنة الصحية البرلمانية والحكومة معا، وذلك من خلال تحديد الارض المخصصة لإنشاء المستشفى عليها.

وقال الحويلة في تصريح صحافي: اننا سبق ان ناقشنا هذا الامر مع سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك والذي ابدى اهتماما بالوضع الحالي لمدينة صباح الاحمد وأهمية وجود مستشفى بالمدينة وكذلك ابدى سموه اهتماما بتطوير الخدمات الصحية في محافظتي الاحمدي ومبارك الكبير وباقي محافظات الكويت.

وأشار الحويلة الى اهمية وجود هذا المستشفى وذلك لتطوير الخدمات الصحية في هذه المنطقة التي لا يخدمها سوى مستشفى واحد فقط هو مستشفى العدان وطاقته لا تستوعب خدمة سكان المحافظتين، فأصبح من الضروري وجود هذا المستشفى في مدينة صباح الاحمد بسبب التوسع السكاني والعمراني في البلاد ليخدم سكان المدينة وسكان المناطق الجنوبية بشكل عام على ان يجهز بجميع الخدمات التي يجب ان تكون نموذجية ونوعية ووفق آخر ما توصل له التطور الطبي.

وطالب الحويلة وزارة الصحة بسرعة الانتهاء من جميع الاجراءات للبدء في اعمال انشاء مستشفى مدينة صباح الاحمد بشكل عاجل وذلك من اجل تقديم خدمة افضل لأهالي المدينة والمناطق المجاورة لها، لافتا الى انه من المتوقع حسب الاحصائيات والتوسع العمراني حولها ان تكون مدينة صباح الاحمد احدى محافظات الدولة، حيث انها اكبر المدن من حيث الكثافة السكانية والمساحة، والمفترض ان يكون هناك تخطيط للمستقبل وأن نتدارك الامور قبل ان نواجه مشكلة وتحديا اكبر للخدمات الصحية وفق الوضع الحالي.

فرصة للمشاركة والإستثمار
في مركز تجميل وعطور
في إحدى الجمعيات التعاونية
بمبلغ 50,000 الف
دينار كويتي الأرباح
المتوقعة شهريا للشريك
من 750 د.ك الى 1000 د.ك
٩٩٦٣٣٢٥٩ - ٦٥٨٠٨٠٠١
للجادين فقط